# فلسفة الدين في علاج ظاهرة الإجرام

**الدكتور شنوف ناجي**
**جامعة الدكتور يحي فارس – المدية-**

**ملخص الدراسة:**

يركّز علماء الاجتماع على تفسير الظواهر الاجتماعية من خلال الغوص في حقائقها، واستكشاف رموزها بغية الخروج بجملة من المفاهيم تساعد على فهم الحقائق الاجتماعية.

يتركز بحثنا هذا في فهم أبعاد الدين الحقيقي الموصل إلى التدين الإيجابي، مع فهم فلسفته المقاصدية من خلال قياس درجة التفاعل مع هذا النظام وتحليل قوة الاستجابة التي تظهر في عدم بروز كثير من الظواهر السلبية من بينها ظاهرة الإجرام، وإشكالية الموضوع، تبحث في الفاعلية الدينية وأثرها في انتظام المجتمع المفضي إلى تخلّصه من كلّ ما يسبب له الفوضى في شتى الميادين.

**أولا:مدخل إلى الدراسة:**

تحدث الاستجابة الإيجابية بين السلوك الفردي المكوّن للجماعة وأدوات ومستلزمات تعديله وتقويمه في حالة الاستجابة الطبيعية لذلك السلوك تجاه تلك الأدوات.

وبما أنّ السلوك الفردي لا يمكن أن يعتدّ به في حالة نفوره من بعض أساسات التقويم من حيث اعتبار تلك الأساسات صَمَّامَ أمانه، والمعادلة اللازمة في عملية التقويم والبناء الإيجابي للمجتمع.

ويعدُّ الدّين أحد الركائز الأساسية في بناء المجتمع وانتظامه، وهو الموصل لبناء حضاري قوي لأي مجتمع من المجتمعات، وبالتالي اعتبرت الفكرة الدينية الشعلة الأولى التي انطلقت أفقيا وعموديا لتكون بداية عهد بحضارة تصبح فيها "شبكة العلاقات الاجتماعية إلى ذروتها، فيصبح المجتمع كالبنيان المرصوص يشدّ بعضه بعضا"[1].

غير أنّ هذا الدّين الذي يحدث مثل هذا الانتشار الحضاري الواسع الذي مثّله مالك بن نبي من خلال هذه الشبكة ذات العلاقات المتماسكة يندر أن تخترقها الظواهر السلبية في شكل انحرافات في السلوك المولّدة للعنف والفوضى، هذا الدّين يستحيل أن تدرّس نظرياته وأفكاره دون أن يجسّد واقعا في إبراز فاعليته، مع بيان فاعليته الواضحة في النظام والخضوع طواعية للقوانين المنظمة والتي تخلّصه من كل ما يسبّب له الفوضى في شتى الميادين، يقول مالك بن نبي:"قوة التماسك الضرورية في المجتمع الإسلامي موجودة بكلّ وضوح في الإسلام، ولكن أيّ إسلام؟ الإسلام المتحرّك في عقولنا وسلوكنا والمنبعث في صورة إسلام اجتماعي وقوة التماسك هذه جديرة بأن تؤلف لنا حضارتنا المنشودة"[2].

**ثانيا: إشكالية الدراسة:**

تنطلق دراستنا هذه من خلال تحديد مفاهيمها تحديدا دقيقا، خصوصا فيما تعلّق بمفهوم الدّين الذي تعرّض مصطلحه لتفكيك خرج عن حدود الموضوعية العلمية المنتهجة، وبغض النظر من اعتباره ظاهرة أم لا، فإنّ مستوى التطبيق الفعلي له وقدرته في القضاء على مظاهر الانحراف السائدة في مجتمع ما، كفيل بأن يجعل الباحثين يولونه اهتماما، بالبحث في أعماقه للخلوص لأهمّ المنطلقات الفلسفية والاجتماعية التي يتخذها حجر أساس في تنظيم العلاقات، والقضاء أو التخفيف من حدّة الآفات.

تقوم إشكالية الدراسة في البحث عن ماهية الدّين،من خلال الأسباب التي تجعل من الجماعة تعتبره المعادلة الأساسية في عملية التغيّر الاجتماعي، وتحليل نصوصه من خلال الإسقاطات العامة على الواقع في قياس درجة التطبيق الفعلي للنصوص الدينية التي تجعل من السلوك الفردي أو الجمعي يقلّل أو يقضي على مظاهر الانحراف في المجتمع.

أما فيما يخصّ ظاهرة الجريمة والإجرام، فاتساع نطاق هذا المفهوم وتنوع نظريات تشخيصه واختلاف مناطق نشأته ونموه وانتشاره، يحتاج إلى دراسة معمّقة ، مقتصرين فقط على تحليله تحليلا سوسيولوجيا مع إسقاطه على الواقع، لنبحث عن تطبيقات في المجتمع ذي التوجهين الانضباطي و الانحرافي، مع التأكيد على أنّ ظاهرة

الجريمة لا يمكن أن تلغى من قاموس الواقع التطبيقي للمجتمع فلقد وُلدت معه، ولا يمكن استئصالها ما دام الصراع بين الخير والشرّ قائما.

**ثالثا: منهج الدراسة:**

إنّ مهمّة علم الاجتماع بصفة عامة وعلم الاجتماع الدين بصفة خاصة قائمة على تشخيص الظواهر الاجتماعية التي تطرأ من واقع المجتمعات ، فهو يقوم بعملية التحليل العام لتلك الظواهر والخلوص إلى أهمّ المفاهيم التي تعمل على التأثير في تلك المجتمعات لتقودها نحو المأمول سلبا أم إيجابا.

ولذلك فإنّ مهمته تتمثل في إدخال تلك المفاهيم في مخبر علمي دقيق،دون أن يتناول مواضيع تطلب من المجتمع التزامها سواء كانت تتشخص في صور الاستقامة أو الانحراف،إنّما هو تحليل تلك النصوص تحليلا دقيقا مع قياس قوة نفاذها في المجتمع، ومدى قدرة أفراده على الالتزام الصادق الذي يخفّف من حدّة التوتّر الاجتماعي وفوضى الأشياء التي تعيق مسيرته.

ولذلك اهتمّ المنهج السوسيولوجي بالدّين وحلّل أثره في المجتمع وقدرته على الانتقال به من الفوضى إلى النظام وأثره في القضاء على أنواع الانحرافات المنتشرة بصورة مفزعة في مجتمعاتنا أو على الأقل التخفيف من حدّتها، ومدى قدرة المؤسسات الدينية وفاعليتها ونضج أفرادها ومستوى ثقافاتهم المتنوعة في تحدي هذه الظواهر السلبية المنتشرة في المجتمع.

**رابعا: مفاهيم الدراسة:**

لهذه الدراسة مفاتيح نريد أن نفتح بها المجال الذي ننفذ منه في فهم ظاهرة التديّن في مجتمع ما، وأثرها في علاج الظواهر المَرَضِيَة المنتشرة في المجتمع، ومن أهمّ هذه المفاهيم:

**1 –مفهوم الدّين:**

لا يكاد يخلو كتاب من الكتب المتخصصة في علم اجتماع الدين وعلم عقائد الأديان من الزخم الكبير الذي يتصل بتعريف مصطلح الدين، وهذا التعدّد في

التفسير إنّما يرجع في حقيقته إلى اختلاف منابع التصوّر والنمط الفكري الخاص بمستوى التعريف الذي ينتهجه مفكر من المفكرين والمتشبع بنمط فكري ما يملي عليه مثل هذا النسق في التعريف المتأثّر بالبيئة والفكر.

وقبل التطرّق لذلك نعرّج على تعريفات الدّين من الناحية اللغوية:

**-الدّين في اللّغة:** يطلق الدّين في اللغة على المُلْكِ والحكم والتدبير، من دانه دينا أي ملكه وحكمه وساسه ودبّره وقهره وحاسبه وجازاه من ذلك قوله تعالى ﴿ مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ﴾[3]، و"دان الشيء اتخذه دينا ومذهبا، فالدّين وفق هذا هو المذهب والطريقة التي يسير عليها المرء نظريا أو عمليا، فالمذهب العملي لكلّ امرئ هو عادته وسيرته، كما يقال:هذا ديني وديْدَنِي والمذهب النظري عنده هو عقيدته ورأيه الذي يعتنقه"[4].

وعلى وفق هذا التخريج اللغوي لمفهوم الدّين، نستنتج تلك العلاقة المتفاوتة بين طرف وآخر، فإذا "وُصِف بها الطرف الأوّل كانت خضوعا وانقيادا، وإذا وُصِف بها الطرف الثاني كانت أمرا وسلطانا وحكما وإلزاما، وإذا نُظِر إلى الرّباط الجامع بين الطّرفين كانت هي الدستور لتلك العلاقة أو المظهر الذي يعبّر عنها"[5].

**-الدّين اصطلاحا:** عُرِّفَ الدّين من قِبَلِ المسلمين بأنّه"وضع إلهي سابق لذوي العقول السليمة باختيارهم إلى الصلاح في الحال والفلاح في المآل"[6].

فالدّين في الإسلام "اصطلاح يستخدم بمثابة المقابلة لكلمة RELIGION وهذا يشمل الدّين الإسلامي والأديان التي كانت قبل الوحي بالعقيدة،ويتضمن الاصطلاح دلالة على الدنيوية والالتزام بمعنى واجبات المؤمن تجاه الله في علوم الدّين الإسلامي، ويشمل الدّين كلاّ من عقيدة الإيمان والعمل، أي ممارسة مفاهيم الشريعة"[7].

أمّا تعريفه عند الغربيين فقد عرّفه :كانت " بأنّه"الشعور بواجباتنا من حيث كونها قائمة على أوامر إلهية"[8]، أمّا "ميلر" Miller فقد عرّفه بكونه "محاولة تصوّر ما لا يمكن تصوّره والتعبير عمّا لا يمكن التعبير عنه، هو التطلّع إلى اللانهائي، هو حب الله"[9].

وعرّفه "إميل دوركايم " Durkheim بكونه "مجموعة متساندة من الاعتقادات والأعمال المتعلّقة بالأشياء المقدسة، اعتقادات وأعمال تضمّ أتباعها في وحدة معنوية تسمى المطلق"[10].

2-**مفهوم الجريمة:**

عُرِّفت الجريمة من الناحية السوسيولوجية بأنّها"كلّ فعل يتعارض مع ما هو نافع لجماعة، وما هو عدل في نظرها"، كما عرَفت بكونها "كل فعل يُقْدِمُ الشخص على ارتكابه بدوافع فردية خالصة تقلق حياة الجماعة وتتعارض مع المستوى الخلقي السائد في لحظة من الزمن معيّنة"[11].

وإذا تعمّقنا في جذر هذا المصدر فهو من فعل ثلاثي صحيح من مادة ج ر م إذ تحليل دلالة هذا المفهوم نستنتج خلالها أنّها تخلو من الفاعلية الإيجابية المبنية على حيازة الخير والمنفعة الاجتماعية، فإنّها تحوي في ذاتها عناصر تدميرها من كلّ أنواع الإثم والخطيئة والإصرار على توسيع رقعة الفساد والإفساد الذي تنبذه الجماعة فلا يكاد "الناس يختلفون في أنّ معنى الجريمة الفعل الذي يستوجب عقابا ويوجب ملاما"[12].

ورغم أنّ دراستنا تتعرّض لعلاقة الدين بالمجتمع في تطبيق قواعده المنظّمة للسلوكات الجمعية التي تنبثق عنها حوادث تؤدي إلى زعزعة استقراره، فإنّ المفهوم الاصطلاحي للجريمة من خلال هذه القواعد المنظِّمة ربّما تتعارض مع التعريف القانوني لها بسبب أنّ قواعد الدّين توفّر فيها إضافة إلى ما هو موجود في القانون، فإنّ عنصر الرقابة الذاتية دائم الفعالية وحاضر في التخفيف من حدّة هذه الظواهر السلبية التي تزرع الرعب والفوضى في المجتمع الآمن، ومن ثمّ فقد عُرِّف مصطلح الجريمة في الدّين الإسلامي على أنّه: "فعل ما نهى الله عنه، وعصيان ما أمر به"[13].

أمّا قانونا فقد عُرِّفت بأنّها "الفعل أو الترك الذي نصّ القانون على عقوبة مقرّة له، فإنّه بمقتضى ذلك القانون لا يعتبر الفعل جريمة إلاّ إذا كان ثمّة نصّ على العقاب ولا عقاب من غير نصّ"[14].

### 3- ماهية علم الاجتماع الديني:

يعدّ علم الاجتماع الديني من المواضيع الأساسية التي تنبني عليها موسوعة علم الاجتماع بكل فروعها،فدراسة الظاهرة ينبغي أن تشخّص من كل زواياها الممكنة، ولما كانت الفروع الأخرى كعلم النفس والفلسفة قد تطرقت لدراسة الدين كعامل أساسي في الوجود الإنساني، فقد أخذ علم الاجتماع على كاهله دراسة هذه الظاهرة بعيدا عن التأثيرات الفلسفية والنفسية والتاريخية، وبالتالي فإنّ الباحثين في العلوم الاجتماعية يرجعون بداية الاهتمام السوسيولوجي بالظاهرة الدينية في محاولات الامتزاج الواضح بين " علم الاجتماع الديني وتاريخ الأديان المقارن،وعند دراسة المجتمعات غير المتحضرة تطرّق العلماء إلى الأساطير حيث تعبّر عن حقائق اجتماعية"[15].

والوصول إلى الحقيقة الدينية الواضحة في السوسيولوجيا الدينية يلزم الانطلاق من قاعدة تصورية مفادها أنّ "الحياة الدينية تخلق العالم من جديد، فإنّها تفسّر الوجود برمّته بمفتاح خاص، إلى حدّ أنّها في تطابق مع فكرتها المجرّدة"[16].

وهذا التطابق بين الفكر والعمل يولّد توافقا في الواقع، ولا يجعل الحياة تدخل في دوامة الفوضى والاضطراب، وبالتالي كان هذا التناسق واضحا في ذلك التوازن في الواقع الذي يمثله الإنسان كأداة فكر يعرف حقائق الأشياء، لكن ليس بنفس التصوّر المطلق، فالإنسان أمام الحقائق هو "لا يدرك كلياتها إلا أجزاء منها فحسب"[17].

أما الأسباب التي أدّت إلى ذلك الاهتمام فلقد أُجمِلت في الآتي:

1. اعتبار الدين المنبع الأساسي لكل العمليات في المجتمع الإنسان، فقد وظّف "فيبر" Weber دراسته للدين "كمفتاح لفهم الاختلافات الجوهرية بين مجتمعات الشرق والغرب، وأعطى "دور كايم" اهتماما لدور الدين كعامل أساسي في تحقيق التضامن والتماسك الاجتماعي.

2. ظهور علم الاجتماع في وقت بلغ فيه الاهتمام بالدين ذروته[18].

**ثالثا: مقاصد الدين في تضييقه لمساحة انتشار الجريمة:**

لقد ارتبطت الجريمة مع الوجود الإنساني، فهي تلازمه ولا تنفك يتحرّر منها إلاّ إذا توافرت شروط صارمة يتقبّلها المجتمع لا ليقضى عليها، إنما للتخفيف من حدّتها وجعلها ساكنة فترة من الزمن، وبالتالي فإنّ ظاهرة الجريمة "مرتبطة ارتباطا وثيقا بالإنسان وجودا وعدما، فقد عاناها الإنسان في مختلف العصور ولا زال يعانيها اليوم بل وعلى قدر أكبر مما كان في الماضي وسوف يستمر يعانيها ما بقي على وجه الأرض"[19].

ونتفق مع كثير من الباحثين السوسيولوجيين في عَدِّ علم الاجتماع أكثر الميادين اتساعا وشمولا في دراسة للظواهر الاجتماعية سواء في شقّها الإيجابي أم السلبي، فلد ساهم الاتجاه السوسيولوجي إسهاما كبيرا في "قلب موازين وأحكام المهتمين بالجريمة وتفسيرها، بل انعكست أطروحته على المشرّعين والمختصين برسم السياسات العقابية والقيود القانونية، والإجراءات القضائية وغيرها"[20].

كما أنّ دراسة تفاعل الدّين مع المجتمع يقاس من خلال الأثر الإيجابي الذي يتركه على المجتمع من خلال تحويل النصوص النظرية إلى واقع عملي، وبالتالي فإنّ صفة الالتزام بتلك التعاليم لا تنحصر في مدى نفاذها داخل المجتمع بقدر ما تنعكس عن ضعف الاستجابة الذاتية لتلك المفاهيم مما يجعل من الجريمة "تكبّد المجتمع ثمنا باهظا جدا اقتصاديا واجتماعيا وتشكّل تحدّيا ضخما وعقبة في طريقة التنمية"[21].

كما تنذر الدراسات الإحصائية عن تفاقم خطر الجرائم بكلّ أنواعها وأشكالها بوجود "أكثر من خلل في القيم المجتمعية المختلفة السائدة، وخلل وقصور في الآليات والوسائل السياسية المختلفة، وخلل وقصور في كفاية وكفاءة القائمين على تطبيق القوانين المسيّرة والمنظّمة لمختلف الأنشطة الإنسانية"[22].

والنظرة المقاصدية لأثر الدّين في علاجه الجرائم، يُنظر إليه من خلال الدراسات الاجتماعية التي تقيس درجة التأثير والتأثّر لأي ظاهرة يمكن أن تكون حلاّ في علاج كثير من السلوكات الانحرافية، مع التأكيد على أنّ الجريمة كما يذهب إليه "سيذرلاند" و "كريس" إلى أنّها تضرب بجذورها في التنظيم الاجتماعي وتعبّر عنه، ومن ثمّ فإنّ تطرُّقنا في إظهار الخاصية الإيجابية التي يتميّز بها الدّين في علاجه الظواهر السلبية ومظاهر الانحراف لا تجعلنا ننتهج المنهج الوصفي التقريري في سرد

النصوص النظرية دون جسّ نبض تفاعل المجتمع مع هذه النصوص كمنهج لحياة أفضل، أي الابتعاد قدر الإمكان عن الأحكام المعيارية والنصوص المجرّدة مع كونها تكتسي أهمية بالغة، غير أنّ مجال الدراسة الاجتماعية في مجالها الديني أي الدراسة السوسيولوجية الدينية لأثر الدّين في القضاء أو التخفيف من حدّة وَقْعِ الجريمة من خلال التركيز على "السلوك الديني في الحياة اليومية"[23]، بمعنى آخر تقوم السوسيولوجية الدينية بتحليل النصوص الواردة والمنظمة أو المهذّبة للسلوك الجمعي والتي تؤدي إلى تمتين شبكة العلاقات الاجتماعية كما يقول "مالك بن نبي"، وهي دراسة واسعة شاسعة من حيث اقتضاء دراسة الدين لـ"مؤسساته وتوجهاته، كما تقتضي فهم المغزى لأولئك الذين يؤمنون به"[24].

والدّين الإسلامي ينفرد بخاصية فريدة من نوعها من حيث رؤيته للسلوك العام رؤية شاملة وواقعية الشمول من حيث قدرته على إيجاد البدائل الاجتماعية من خلال المبادئ الأخلاقية وغيرها من التشريعات التطبيقية التي تعين المجتمع على مجاوزة بما يعرف بصور الانحرفات المتعددة بتهيئة النفس وإشباعها بتلك المبادئ، بشرط أن تكون تلك الذات راغبة ومريدة ذلك الإشباع، لأنّ الإسقاط السطحي لتلك المبادئ لا يمكن أن تنتج لنا سلوكا فرديا إيجابيا يساهم مع بقية الأفراد المتوازنين في عملية البناء الإيجابي، وبالتالي فإنّ الإشكال ليس في تلك النصوص وهذه المبادئ، وإنما يكمن في الرفض المبدئي لتلك المبادئ مع قبولها ظاهرا لبيان ذلك التضامن الآلي كما يقول "دور كايم" من غير وجود مصداقية داخلية.

مع أنّ أحكام الدّين الإسلامي قد رتّبت قوانين ونصوص تنظيمية لمثل هذه الحالات وجعلت تنفيذها بيد جهاز رقابة فعّال، وهو ما أراد الخليفة الرّاشد عثمان بن عفّان رضي الله عنه قوله:" الله يزع بالسلطان أكثر مما يزع بالقرآن" أي أن السلوك الفردي أحيانا لا يستجيب لتلك المبادئ عن قناعة، فيرتكب من الجرائم دون وازع أخلاقي ينهاه عن ذلك الفعل، فهي استجابة منعدمة لفراغ القلب من الأثر، فيكون في هذه الحالة خاضعا للقانون العام الذي تفرزه الإرادة العامة.

فإن عُدَّ هذا القانون صناعة فردية أو جماعية يؤسّس على وفقه أنماطا متنوعة من القوانين تباشر تنظيم السلوك الجمعي لتقيه من أنواع الانحرافات الممكن حدوثها بسبب

انعدام الاستجابة تجاه تلك المبادئ الدينية، غير أنّ هذا الإنتاج معرّض للنسبية واحتمال التغيّر والتبديل في أي لحظة من لحظات عدم التناسب بسبب تغيّر الظروف الداخلية الخارجية التي تلزم مثل هذا التغيير مع حتمية وجود جماعة رافضة لهذه القوانين.

وأمام هذه الظروف التي تفرض واقعا متناقضا من الأفكار، بين الالتزام بالمبادئ أو الالتزام السطحية في الأخذ بها، والدعوة إلى إلغائها من مستوى التفعيل والتطبيق الواقعي يجعل من الجريمة تمثل "تحدّيا ضخما وعقبة تجاه التنمية"[25].

وأمام هذا التناقض في الأخذ والردّ "ينذر بوجود أكثر من خلل في القيم المجتمعية المقلقة السائدة"[26].

وبالتالي فلقد تميز الدين الإسلامي في معالجته لأنواع الانحرافات بأدوات علاجية يندر وجودها في المذاهب المادية، إذ ينتهج في هذا العلاج خطين متوازيين هما:

الجانب الوقائي والجانب العلاجي، فالمجتمع من خلال الجانب الوقائي محمي من حدوث الجريمة، إذ هيّأ لها الإسلام جهاز ردع لا يمكن أن يقاومه المجرم، فهو ردع معنوي قبل أن يكون ماديا مع توفّر شروط الردع، ومن ثمّ فإنّ الدافع لارتكاب الجرائم من منظور ديني هو دافع نفسي بحت لا يقوم على ظروف قاهرة أملت مثل هذا الفعل، إذ أنّ الدين الإسلامي يهيّأ للفرد كلّ سبل العيش ويرسم له الخطوط العريضة في الحصول على المكاسب الشرعية دون خوض مسالك الانحراف، فيكون بذلك قد وقى المجتمع مما يوقع في مكامن الجرائم.

**خلاصة الدراسة:**

إنّ أهم ما يمكن أن نستنتجه من خلال هذه الدراسة:

1. إنّ الدين معادلة أساسية في علاجه الظواهر السلبية يتخذ سبيلا إلى القضاء على الجرائم أو التخفيف منها بأدوات ووسائل علاجية وقائية.
2. يكتسي البعد الدين أهمية بالغة في القضاء على الظواهر السلبية في المجتمع، تظهر تلك الأهمية في النصوص التي تحث المجتمع على الالتزام الإيجابي في البناء مع ترتّب الجزاءات الدنيوية والأخروية حالة الإخلال بهذه النصوص.

3. تعتمد النصوص الدينية على مخاطبة العقل الفردي من حيث اعتباره المعادلة الأساس في فهم الخطاب وتحليل النصوص وفهم المراد، ولذلك رتّب الدين الإسلامي جملة من الأوامر المخاطبة لهذا العقل بضرورة الاسترشاد بالعلوم وأدواتها من أجل الرفع من مستوى الوعي الذي يؤدي إلى فهم وإدراك خطورة الجرائم الواقعة في حق المجتمع والسالبة للإرادة.

4. كما ألزمت مبادئه الأخلاقية السلوك الفردي على مجانبة صور الانحراف من خلال تفعيل دور الرقابة الذاتية، وبالتالي فإنّ سرعة الاستجابة لهذه المبادئ تفرز لنا مجتمعا متدينا تقل فيه نسب الجرائم بل تكاد تنعدم.

5. غير أنّ مستوى تفعيل هذه المبادئ، وبيان أهمية الدّين في القضاء أو التخفيف من مستوى الجريمة في المجتمع موكول للمؤسسات الدينية، والهياكل التعليمية ووسائل الإعلام بشتى صورها، فقوة الدعاية الإعلامية، وانتشار الأفقي والعمودي في مستوى الوعي بخطورة هذه المظاهر السلبية، يؤدي إلى ما هو مأمول منه لسعادة المجتمع ورفاهية أفراده.

غير أنه فيما يخص المؤسسة الدينية ، وبشكل أخص مؤسسة المسجد، فإنّ دورها الإعلامي في بيان خطورة الجرائم ضعيف جدا بل يكاد ينعدم، فنوع الدروس والخطب المقدّمة لا يلبي حاجات المجتمع، ولذلك كان من اللازم إعداد أصحاب هذه المؤسسة من الأئمة والوعاظ ليعشوا مع هذا القرن يبحثون عن الحلول الممكنة للقضاء على الجريمة أو التخفيف منها.

## قائمة مراجع الدراسة:

(1) مالك بن نبي، ميلاد مجتمع، دار الفكر، دمشق، سورية، الطبعة الأولى، سنة النشر، 1988،ص،15.

(2)مالك بن نبي، شروط النهضة، دار الفكر، دمشق،،سورية، الطبعة الأولى، سنة النشر،1988،ص،96.

(3) سورة الفاتحة، آية،4.

(4) محمد عبد الله دراز ، الدين، دار القلم، الكويت، الطبعة الثالثة، سنة النشر،1974، ص،31.

(5) المرجع نفسه،ص،31.

(6)المرجع نفسه،ص،33.

(7) الموسوعة العربية، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، السعودية، الطبعة الأولى، سنة النّشر، 1996، ج1ص568.

(8)عبد الله دراز، الدين، مرجع سبق ذكره،ص،32.

(9) المرجع نفسه،ص،32.

(10) المرجع نفسه،ص،35.

(11)السيّد رمضان، إسهامات الخدمة الاجتماعية في مجال الجريمة والانحراف،دار المعرفة الجامعية، مصر، د.ت.ن،ص،24.

(12) المرجع نفسه،ص،25.

(13)محمد أبو زهرة، الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي، دار الفكر العربي، مصر، طبعة سنة 1976،ص،24.

(14) المرجع نفسه،ص،25.

(15) محمد أحمد بيومي، علم الاجتماع الديني، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، الطبعة الثانية، سنة النشر، 1985، ص، 47.

(16) المرجع نفسه،ص،25.

(17)المرجع نفسه،ص،25.

(18)المرجع نفسه،ص،24.

(19)عوض محمد يحي يعيش، دور التشريع في مكافحة الجريمة من منظور أمني، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، طبعة سنة، 2006، ص،7.

(20)محمد عبد الرشيد بدران، محمد السيّد إمام عسكر، الثقافة الثأرية والثقافة المسالمة، تأصيل نظري ودراسة ميدانية للثقافة الفرعية ومحددات السلوك الإجرامي، www.kotobarabia.com ، ص،29.

(21) عوض محمد يحي يعيش، دور التشريع في مكافحة الجريمة من منظور أمني، مرجع سبق ذكره،ص،7.

(22) المرجع نفسه،ص،9.

(23)عاطف العقلة غضيبات،الدّين والتغيّر الاجتماعي، في المجتمع العربي الإسلامي،دراسة سوسيولوجية، ندوة الجمعية العربية لعلم الاجتماع، بعنوان، الدّين في المجتمع العربي،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، سنة النشر،2000،ص،141.

(24) المرجع نفسه،ص،141.

(25) عوض محمد يحي يعيش، دور التشريع في مكافحة الجريمة من منظور أمني، مرجع سبق ذكره،ص،7.

(26) المرجع نفسه،ص،9.